

المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954- 1962
European Settlers and the Algerian Revolution 1954 – 1962

صص261-282

د.ة. درعي فاطمة- **Drai fatima**

أستاذة محاضرة أ- تاريخ حديث ومعاصر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر

البريد الإلكتروني: **Fatima.drai@univ-mascara.dz**

تاريخ استقبال المقال: 2019/09/04 تاريخ المراجعة: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2019/09/07

الملخص: شكّل المستوطنون فئة تمتّعت بمختلف الامتيازات والصلاحيات، وكانت فرنسا تهدف من وراء تشجيع الاستيطان إلى جعل الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وعند اندلاع الثورة التحريرية انتاب هؤلاء المستوطنين الرعب والفرع والخوف من فقدان تلك الامتيازات والمكاسب التي حققوها، وسنعمل من خلال هذا البحث على تسليط الضوء على الظاهرة الاستيطانية في الجزائر كإحدى أخطر الوسائل والأساليب التي اعتمدت عليها فرنسا لتثبيت وجودها في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على وضع هؤلاء المستوطنون الأوروبيون في الجزائر كفئة اجتماعية غريبة عن المجتمع الجزائري امتلكت القوة والنفوذ، وحققت عدة مكاسب وامتيازات بفضل القوانين التي سنّتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وكذا التطرق إلى موقفهم من الثورة الجزائرية والأساليب الدعائية والسياسية والعسكرية التي تبنتها لمواجهة الثورة ومحاولة القضاء عليها عبر الدعاية المغرضة من خلال الجرائد والمجلات، والعمل على الضغط على الحكومة الفرنسية لإجهاض الثورة، وقد شكّل هؤلاء المستوطنون قوة فاعلة تؤثر على سلطة القرار الفرنسي من خلال النفوذ المالي والسياسي الذي حققته، والذي وصل إلى حد إسقاط حكومات فشلت في القضاء على الثورة وحتى تدبير الانقلابات، دون أن ننسى كذلك العمل العسكري المتمثل في التسلّح لمواجهة الثوار، وإنشاء تنظيمات مضادة للثورة تسعى لإضعافها، وفي النهاية ختمت البحث بالحديث عن مصير هذه الفئة بعد نجاح الثورة، وكيف حفظت المعاهدات حقوقهم ومصالحهم لكنهم رفضوا البقاء في أرض ليسوا فيها أسياداً.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان؛ الاستعمار؛ الجزائر؛ المستوطنون؛ الثورة التحريرية؛ فرنسا؛ الاستغلال؛ الخوف؛ الصحافة الكولونيالية.

ABSTRACT : *Colonization is linked to European colonialism, it is part of the policies adopted by several European countries with the aim of strengthening the European foreign element in colonial societies. These colonists relied heavily on the success of the colonial phenomenon and granted them various privileges to encourage them to migrate to the colonies. Algeria was one of the models in which France applied its settlement policy.*

The settlers were a class that enjoyed various privileges and powers. France aimed to encourage the colonies to make Algeria an integral part of France. At the beginning of the liberation revolution, these settlers were terrified and feared to lose their privileges and gains.

In this regard, the research seeks to shed light on the phenomenon of colonization in Algeria as one of the most dangerous means and methods on which France relies to settle in Algeria by focusing on the status of These European settlers in Algeria, as a social group foreign to the Algerian society, it acquired power and influence and obtained several advantages and privileges thanks to the laws promulgated by the French colonial authorities. In addition to their position on the Algerian revolution and propaganda, the political and military methods adopted by them to counter the revolution and try to eliminate it through propaganda through newspapers and magazines, and to put pressure on the French government to abort the revolution and form an effective force influencing the power of the French decision by a financial and political influence What led to the overthrow of the governments failed to eliminate the revolution and even the coup d'etat.

The research concluded by talking about the fate of this group after the success of the revolution and how the treaties preserved their rights and interests, but they refused to stay in countries where they are not masters.

Keywords: *colonization; colonialism; Algeria; colonists; liberation revolution; France; exploitation; fear; colonial journalism.*

مقدمة: الإستيطان شديد الصلة بالإستعمار؛ فهو مرحلة موالية له، وتمثل حدّه الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ إستعماري يشرف عليه ويرعاه، وهو ينهب الأرض ويملكها، وهو من أقدم أشكال الإستعمار إذ تتوافر في هذه المستعمرات

نسب كبيرة من المستوطنين بسبب الهجرات من البلد الأم إلى البلد المستعمر لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها⁽¹⁾.

قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية دعماً لحركة الإستيطان الأوروبي بالعمل على إخضاع الجزائريين والسيطرة على ممتلكاتهم؛ فزاد نفوذ المستوطنين على حساب الجزائريين الذين رفضوا ذلك الوضع من خلال القيام بالثورات، ثم التوجه إلى العمل السياسي وصولاً إلى إعلان الثورة التحريرية سنة 1954، وهنا وجد المستوطنون أنفسهم في وضع صعب حاولوا الخروج منه بالضغط على الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة حفاظاً على امتيازاتهم ومكاسبهم، وخوفاً من رد فعل الثورة تجاههم، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذه المقالة التي تتمحور إشكالياتها حول "موقف المستوطنين الأوروبيين من الثورة التحريرية"، وتبعاً لذلك طرحنا عدة تساؤلات نسعى للإجابة عليها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في: ما موقف المستوطنون الأوروبيون من اندلاع الثورة التحريرية؟ ماهي الأساليب التي تبناها هؤلاء المستوطنون للضغط على الحكومة الفرنسية؟ كيف واجه المستوطنون الثورة التحريرية؟ وهل نجحوا في ذلك؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم الإعتماد على المنهج التحليلي تبعاً لطبيعة الدراسة التي تعمل على تحليل وضعية هؤلاء المستوطنين وشرح الأساليب التي تبناها لمواجهة الثورة التحريرية، وإبراز موقفهم ثم مصيرهم بعد نجاح الثورة التحريرية. وبذلك فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة الظاهرة الاستيطانية، وتبيان وضع وموقف المستوطنين من الثورة الجزائرية منذ اندلاعها لغاية تحقيق هدفها وهو الإستقلال، ومصير هؤلاء المستوطنون.

1- الإستعمار الإستيطاني: هو أخطر أنواع الإستعمار، وهو ظاهرة إستعمارية ترجع جذورها إلى القرن 19م، وتتلخص في وجود غريب أوروبي أساساً مزروعين وسط محيط من السكان الأصليين، يشعرون بالنقاء والتفوق العرقيين، ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري، وينكرون وجودهم القومي، ويشكّل وجودهم الإستيطاني عبر الدول التي أنشأوها بالقوة تحدياً مصيرياً للشعوب التي يفرضون أنفسهم عليها.

إن هؤلاء المستوطنون غير مقبولين حضاريا في المحيط الذي يعيشون فيه، أقوياء ماديا إلى حد أنهم بقوتهم تلك يمارسون التأثير السياسي، ويعوقون على الإنطلاق جديا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾. كما يعتبر الإستعمار الإستيطاني نموذجا للإستبداد والغزو والإحتلال، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين الظاهرتين، ويتجلى ذلك في تاريخ تكوين المستعمرات الإستيطانية. حيث كان أحد دوافع الإستعمار التقليدي الذي تبنته فرنسا صراحة، ويرجع ذلك إلى الكيانات الإستيطانية التي تطوّرت لتصبح أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الإستعماري⁽³⁾.

وبذلك فالإستيطان هو فرع من فروع الظاهرة الاستعمارية. قائم أساسا على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، ويندرج في إطار محاولات تستهدف السيطرة العالمية للحضارة الغربية.

2- الإستيطان الأوروبي في الجزائر: عمل الأستعمار الفرنسي على تشجيع الإستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر؛ فأقام قوى جديدة، وأصبح مشردو أوروبا يتمتعون بحق المواطنة، أما غالبية الجزائريين فاعتبروا أهالي، وجرّدوا من هويتهم الوطنية، ويعتبر الإستيطان في الجزائر بعد غزوها العنصر الأساسي للإحتلال من أجل جعل الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا حيث كان جوهر العملية الإستيطانية، اعتمد فيه السياسيون على القوانين المختلفة ليكون عملا مخطّطا ومقنّنا.

لقد كانت تسمية "فرنسيو الجزائر" أقدم تسمية عرف بها المستوطنون الأوروبيون، وهي تعتبر الأكثر استعمالا، ويرجع أصل هذه العبارة إلى البلد المنشأ بهدف التفريق بين فرنسيي الجزائر وبين الفرنسيين الذين يعيشون في دول أخرى، وبذلك فإن هذه التسمية تحدّد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان، وهناك فرضية أخرى تقول بوجود فهم هذه التسمية أي فرنسيي الجزائر ليس عن طريق تمييزهم بين فرنسيي الجزائر وفرنسيي فرنسا لكن عن طريق مجموع السلالات المتميزة التي تشكّل سكان الجزائر، وذلك بشهادة الوثائق الإدارية وإحصاء السكان التي تبين من الجانب الأول الفرنسيون حيث تشمل فرنسيي الأصل والمجنّسين الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية، أما الجانب الثاني الذي تشمله هذه الوثائق والإحصائيات فهم الأنديجان

(Les Indigènes)، لكن هذه اللغة الرسمية تفتقد إلى الوضوح والدقة لأن مصطلح الأنديجان يعني ابن البلد الأصلي، ويمكن تطبيقه بالمساواة مع الأوروبيين، ومن جهة أخرى فإن هذا المصطلح قد بلغ حداً حيث اشتمل على عناصر أخرى من السكان في الجزائر؛ فهم عناصر من أصل إفريقي، وعناصر من أصل بني سام، وهم أنفسهم من الأنديجان، وأنفسهم العرب البربر، ونفس الحالة بالنسبة لبعض اليهود ذوي النشأة الإسبانية الذين تهودوا، وأصبحوا يمثلون البربر المتهودين⁽⁴⁾.

كان الأوروبيون يمثلون 17% من مجموع السكان القاطنين بالجزائر، وكانوا يتألفون من عناصر وأجناس مختلفة؛ فالفرنسيون إلى سنة 1936 كان تعدادهم 286.252 نسمة، وتعود أصولهم إلى حوض البحر الأبيض المتوسط مع تأثيرات أوروبا الشرقية لا سيما ما يتصل بعناصر الفرنك، الألزاس، الكونتوا، والعنصر الكورسيكي، وقد اعتقد هؤلاء في الدين المسيحي وفق المذهب الكاثوليكي، بالإضافة إلى الأقلية التي كانت تدين بالديانة اليهودية⁽⁵⁾.

تشير الدراسات الأرشيفية إلى أن الإنسان الأوروبي الذي حكم الجزائر طيلة الإستعمار تميّز بصفات ومزاج مغاير لما كان موجوداً أو سائداً في فرنسا نفسها، حيث كتب مؤرخون وجغرافيون حول طبيعة السكان في مدينة الجزائر التي كان يتواجد بها المستوطنون بشكل كبير، وقالوا إن تعداد سكانها كان يناهز 70 ألف نسمة سنة 1870، أما تعداد منازلها فقد قارب 4000 منزل.

كان يشد المستوطنون إلى بعضهم البعض طبائع الإحتلال والإستيطان والعنصرية، وقد كان لهم ثقة في تفوقهم على المسلمين الجزائريين، ومصدر هذا التفوق هو أن الجزائر أخضعت بالقوة العسكرية، وفرضت عليها قوانين الأجنبي، ومنه فهم سادة هذا الوطن وقادته، وقد ساهمت السياسة الفرنسية في زيادة أعداد المستوطنين الفرنسيين بشكل ملحوظ، وتمثلت مصادر قوة المستوطن في الإدارة والإقتصاد⁽⁶⁾.

3- موقف المستوطنون الأوروبيون من اندلاع الثورة التحريرية: تسبّب اندلاع الثورة التحريرية في حالة من الفزع والخوف والهلع في أوساط الفرنسيين⁽⁷⁾، وتفاجأت السلطات الإستعمارية باندلاع الثورة، وأوصدت الباب منذ الوهلة الأولى

أمام العرض الذي قدّمه بيان أول نوفمبر، والقاضي بحل القضية سلمياً، واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وأنه مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية هادئة، وقد أدى رد الفعل هذا غير المدروس إلى سقوط حكومة مانديس فرانس (Mendes France) في 25 فيفري، وقد اتّحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الراض مبدئياً لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة⁽⁸⁾، وفي اليوم الثاني من نوفمبر 1954 أصدر الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard) بلاغا وصف فيه هجومات الفاتح من نوفمبر بالعمليات الإرهابية، وأكد على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية التي يتطلبها الموقف⁽⁹⁾، وقد لجأت السلطات الاستعمارية لترجيح فكرة المؤامرة المحاكاة في الخارج أو الأيدي الأجنبية، بخاصة وأن وكالات الأنباء العالمية تتناول الأحداث حسبما ذكرته الجهات الرسمية وغير الرسمية بأنها مجرد حوادث معزولة، وأن هذه الحوادث لا أهمية لها ولا تشكل خطرا على وحدة العمالات الفرنسية، ويمكن إخمادها والقضاء عليها بسرعة، وقد استنكر منداس فرانس (Mendes France) ما نقلته وكالات الأنباء العالمية من أخبار حول إندلاع الثورة الجزائرية، وظهر ذلك في الخطاب الذي ألقاه في البرلمان الفرنسي حيث قال: "كان الجو هادئا، وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة، وهذا الوضع مثار للقلق...". منذ اندلاع الثورة تمسكت فرنسا الاستعمارية بفكرة الجزائر الفرنسية، ولم يستطيعوا هضم ما يجري حولهم، ورغم التسلط الإداري والعسكري لم يستسيغوا نبأ تعكير صفو عيد القديسين، وبدل البحث عن أسباب الثورة ومطالها تفنّنوا في قمع الثورة، وزيادة التعزيزات العسكرية للقضاء عليها.

إن وقع المفاجأة على الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمعمّرين كان لا يوصف إذ شبّه لديهم أول نوفمبر بالزلزال بل أكثر⁽¹⁰⁾ حيث وقعت مفاجأة ليلة الفاتح من نوفمبر على المعمّرين مثل الصاعقة.

يقول علي كافي إنه عند إندلاع الثورة أحس هؤلاء المعمرون كأن صاعقة هزّت وجودهم الإستيطاني، وأن أهداف هجومات الإنطلاقة تركّزت على رموز وجودهم؛

فزرتت الرعب وهزّت جذورهم عبر أغلبية التراب الوطني⁽¹¹⁾. لقد تملّكهم الفرع من هول الصدمة لأنهم لم يظنوا يوماً أن هذا الشعب يمكن أن ينتفض ضدهم، وما زاد من مخاوفهم عدم تمكّن السلطة الإستعمارية من معرفة من الذين قاموا بهذه العمليات؟، وما هو عددهم الحقيقي؟.

إن التحوّف الذي شعر به هؤلاء المستوطنون هو ناتج عن الإنذار الموجه لهم لما حدث ليلة الفاتح من نوفمبر وما يمثّله من مخاطر بالنسبة لهم، والجرح الذي أصبحوا يشعرون به؛ فأصبحوا لا يخرجون بدون أسلحة كما طالبوا بأسلحة إضافية وتكوين ميليشيات، وهدّدوا بإسقاط الحكومات ونزع الثقة منها حتى تستجيب لمطالبهم، وتعمل بعنف لقمع المتمرّدين والقضاء على شبّح الخوف الذي يسكنهم⁽¹²⁾.

إن إندلاع الثورة التحريرية كان سبباً في التقارب والتحالف بين الحكومة على لسان صحافتها التي كانت تحمل عناوين تدعو من جهة إلى إلّتزام الهدوء، وإنّتظار رد فعل السلطات للقضاء على العمليات الإجرامية، ومن جهة أخرى جاءت عبارة عن ترهيب ووعيد متوجهين لمسؤولي التنظيم الجديد، مُجتمعين كصوت واحد على المناداة بضرورة خنق "الفرخ في البيضة"، وبتحطيم التمرّد بكل الوسائل المتاحة سيما وأنّها لم تكن تتصوّر حدوث ما حصل، وبخاصة وأنّها كانت تستعمل القوة أو العنف ضد كل جزائري حاول أن يتحدّى النظام الإستعماري منذ قرن وربع، وكانت مطالب المعتمّرين تتمحور حول إبقاء الوضع كما هو بالجزائر، وحرّض الحزب الشيوعي على إيقاف المسؤولين عن الأحداث من زعماء الحركة الوطنية كلهم، وتبسيط جام الغضب على من يقبض عليه حاملاً السلاح، ورفض كل مشروع عفو عام، ووصل الأمر ببعض الغلاة منهم إلى حد التهديد بورقة التصويت لصالح قلب الحكومة إذا لم تلب رغباتهم، كما ارتفعت الأصوات المنادية بتكوين ميليشيات لكن بدون جدوى، قابلتها محاولات السلطات الإستعمارية التي قامت بتكوين قوات إضافية محلية من المتطوّعين في ظل تنديد اليساريين بالاستغلال والاضطهاد كأعمال لا إنسانية، ولكنهم يعارضون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا، ومُتدرّعين تارة أخرى الأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية، ومُتدرّعين تارة أخرى بضرورة صيانة الإنجازات الحضارية، وبالنسبة لهؤلاء المعتمّرين فإن أول نوفمبر هو

محاولة من عشرات المحاولات التي قام بها أبناء الشعب الجزائري في أزمتهم وجهات مختلفة قصد التخلص من السيطرة الأجنبية⁽¹³⁾.

لقد أجمع المستوطنون الأوروبيون على اختلاف توجهاتهم على كبح الثورة والإبقاء على الجزائر فرنسية، وبذلك فالموقف الغالب أثناء الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية وأرض فرنسية، واعتبار انعدام الأمن فيها تهديدا لكل الوطن الذي ينعم فيه المعمّر بالخيرات والثروات.

إن كبار الإقطاعيين في الجزائر كانوا على دراية تامة بالحقيقة، وهي أن ما وقع ليس إرهابا ولا عصيانا أو خروجا عن القانون، وإنما حركة ثورية كثمرة لعمل سياسي يرمي إلى أهداف وطنية أهمها تحرير البلاد بكل أجزائها⁽¹⁴⁾.

4- إندلاع الثورة في عيون الصحافة الكولونيالية: إن السلطة الإستعمارية؛ وتحت ضغط المعمّرين؛ تبنت ومنذ بداية الثورة التحريرية هجمة إعلامية شرسة واسعة النطاق؛ مُسَخِّرة الإمكانيات المادية الضخمة للتقليل من أهمية أحداث أول نوفمبر من خلال مختلف وسائل الإعلام والوسائل الدعائية؛ توضّح لكل متابع لهذه الأحداث مدى الهلع والخوف والإضطراب، وعدم التصديق بحقيقة ما يحدث في هذه البلاد.

إن الصحافة الفرنسية كانت في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمّرين؛ فلم تجد بُدًا من تبني وجهة نظر الحكومة الفرنسية القائلة بأن المسألة لا تعدو أن تكون محاولة تقوم بها أيادي أجنبية⁽¹⁵⁾، وراحت تزرع الشك في نفوس الجزائريين والفرنسيين على حد سواء داخل الجزائر أو في فرنسا نفسها بنعت هذه الأحداث بكل الأوصاف، بأنها مجرد تمرد وقطع الطرق على الذين قدموا من تونس بعد التضييق عليهم هناك، وذلك قصد عزل الثورة وخنقها ثم تجريدتها من صفتها الشعبية، وهدفها المنشود الرامي إلى الحرية والإستقلال لتحوّلها إلى مجرد أعمال إرهابية تعود إلى أيادي خارجية ليس لها أي صلة بالشعب الجزائري المسالم، والذي يريد العيش مع الأوروبيين في بلد واحد مرتبط بالوطن الأم فرنسا.

كانت الصحافة الكولونيالية لسان حال المعمّرين؛ تدافع عن مصالحهم ووجهات نظرهم، حيث بدأت حملة عنصرية ضد الثوّار الجزائريين الذين قاموا بتنفيذ عمليات الفاتح نوفمبر؛ مُبرزة على واجهات جرائدها كل العناوين المثيرة

للغضب في أوساط الجالية الأوروبية، وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر على الإسراع في القضاء على الثورة قبل اتساعها.

راحت صحف المعمّرين بمختلف اتجاهاتها السياسية والحزبية تزرع الشك في نفوس الجزائريين⁽¹⁶⁾، وعلى رأس هذه الجرائد جريدة البرقية القسنطينية (La dépêche de Constantine) التي كان موقفها من اندلاع الثورة التحريرية واضحا وسريعا حيث خصّصت الصفحتين 1 و3 لذلك، حيث ورد في الصفحة الأولى عنوان "سلسلة هجمات إرهابية في الجزائر"⁽¹⁷⁾، وجريدة الجزائر (Le journal d'Alger) التي أوردت مقالا في صفحتها الأولى جاء فيه: "إن السكان الأوروبيين يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين".

كما صرّح حاكم الجزائر في 2 نوفمبر حسب ما جاء في نفس الجريدة (Le journal d'Alger): "... إن هذه الإعتداءات- التي لا يقوم بها إلا جناء- قامت بها جماعة من المتعصّبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان؛ فهؤلاء هادئون فعلا..."⁽¹⁸⁾.

وعن حجم الهلع والخوف الذي شعر به المستوطنون يوم الفاتح نوفمبر ما أوردته جريدة البرقية الجزائرية (La dépêche Algérienne) حيث جاء في إحدى مقالاتها: "... إن الذي يلفت النظر أكثر من كل شيء فيما حدث أكثر من الخسائر المادية الباهظة في كل مكان فُجائية هذه الأحداث وتزامنها الدقيق مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صمّمته وأنجزته منظمة متخصصة..."، كما كتبت جريدة الجزائر (Le journal d'Alger) على الصفحة الأولى في عدد 3 نوفمبر 1954 مقالا طويلا مدعما باستجوابات وصور "السكان الأوروبيون يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين"⁽¹⁹⁾، كما كتبت جريدة العالم (Le monde) أياما بعد ذلك: "لقد عرف المعمرون الهلع والفرع؛ فطيلة الأيام التي تلت انفجار الإرهاب تراكمت طلبات رخص حمل السلاح من طرف الأوروبيين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر المختلطة، وأن علامات الوهن والخوف بادية في أوساطهم، ويخافون تجدد الحريق"⁽²⁰⁾.

صار الأوروبيون الذين يقرأون الجرائد يتساءلون عن هؤلاء الذين تمّ اعتقالهم، وهل السلطات الإستعمارية تعرف العدد الحقيقي للثوار العاملين في سائر أنحاء الجزائر؟، وإذا كانت السلطات الرسمية لا تستطيع الإجابة المقنعة عن هذين السؤالين فهل يحق للمعمّرين أن يثقوا بقدرتها على حمايتهم والدفاع عن ممتلكاتهم، وقدرتها على تخليص البلاد من ذلك السرطان الذي يهدّد الكيان الإستعماري في أساسه؟.

ركّزت السلطات الإستعمارية على جانبين رئيسين من جوانب الإعلام والتوجيه؛ فمن ناحية سلّطت الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء، وذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير، ومن جهة أخرى ركّزت وسائل الإعلام على التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قوات الأمن الفرنسية⁽²¹⁾، وعملت الصحافة بالإضافة إلى ذلك على تعميم فكرة أن الثوار هم جماعات معزولة منبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات، وقد أدت هذه الأوضاع إلى تذبذب السلطات الإستعمارية التي لم تعد تعي ما يصدر عنها من أقوال وتصرفات، وصارت تتخبط في عدد لا يحصى من التناقضات⁽²²⁾.

ما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 لم يكن ينتظره المستوطنون، وهو ما أصابهم بالهلع والخوف لأنهم لم يكونوا يتصوّروا أن الجزائريين الذين عملوا على تجنيدهم مدة ربع قرن ستقوم لهم قائمة ويثورون ضدهم، وكانوا يعتقدون أن الجزائر أصبحت منذ عقود جزء لا يتجزأ من فرنسا.

كانت الصحافة الكولونيالية تتابع أحداث الثورة التحريرية باهتمام بالغ، ودافعت عن فكرة الجزائر الفرنسية مطلب غلاة المعمّرين، وعملت على زيادة دعوات القضاء على اللصوص والمجرمين، والوقوف ضد كل من يحاول الوقوف ضد أمنهم وسلامتهم ومصالحهم في الجزائر، لذلك عملت على طمس وإخفاء الحقائق والوقائع وتقزيم الإنجازات التي حققتها الثورة الجزائرية، والتقليل من أهمية العمليات التي قام بها جيش التحرير مع محاولة إظهار شجاعة القوات الفرنسية بالتركيز على خسائر

الثورة وإخفاء الخسائر الفرنسية، وبذلك فإن الصحافة الكولونيالية اعتبرت الثورة مجرد محاولات إجرامية ينبغي القضاء عليها.

5- ضغط المستوطنين وتوالي سقوط الحكومات: إن اندلاع الثورة الجزائرية كان عاملا إضافيا ومباشرا لسقوط ست حكومات فرنسية بسبب عجزها عن القضاء السريع على الثورة، وكانت البداية مع حكومة "منداس فرانس" (Mendes France) الذي نال ثقة البرلمان في 12 نوفمبر 1954، وحدد هدف الحكومة الرئيس في خنق الثورة، لكن فشل العمليات الفرنسية في القضاء على الثورة تلاه عرض فرانسوا ميتران (Mitterrand François) لمشروع إصلاحاته السياسية والإدارية في 5 جانفي 1955 على أمل تهدئة الشعب الجزائري وفصله عن الثورة، إلا أن ذلك أثار المستوطنين في ظل حق الانتخاب الذي منح للمرأة لأتهم كانوا يخشون استعماله من طرف المناضلين للإستحواذ على كافة المؤسسات السياسية المسيّرة للبلاد، كما اعتبروا تفكير حكومتهم في تطبيق قانون الجزائر والمعارك القائمة تنازلا للذين حملوا البنادق، وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكوّنة للجزائر الفرنسية، ولأجل ذلك رفعوا شعاراتهم المعادية لسياسة الحكومة المركزية، وجدّدوا كل طاقاتهم للإطاحة بها، بخاصة وأن السيد منداس فرانس (Mendes France) يعد في نظرهم واهب الإستقلالات ومخربا للإمبراطورية الإستعمارية، وحول ذلك صدر مقال في جريدة المجاهد بتاريخ 1957/08/05 بعنوان "مشروع منداس فرانس لن يتحقق في الجزائر"، وبخاصة بعد تصريح منداس فرانس (Mendes France) الذي جاء فيه: "في شمال إفريقيا ينبغي الإختيار بين المصالحة أو القمع أو إستعمال القوة، وهذا يترتب عنه نتائج وخيمة"، وهو التصريح الذي كان سببا في سقوط حكومته التي خسرت ثقة البرلمان الفرنسي في 6 فيفري 1955، وقد كان المعتمرون أقوياء في الوقت الذي كانت فيه الحكومة معرّضة للهجوم من كل الجهات، وتزعم حركة المعتمرين رؤساء بلدياتهم الذين أوفدوا جماعة منهم إلى فرنسا تشرح وجهة نظرهم، وتشتري الأنصار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على المسرح السياسي، وقد تضمن مخطط كفاح رؤساء البلديات ثلاثة مطالب مركزية هي:

1- المعارضة الشديدة لكل الإصلاحات المقترحة، والتي ستجعل من الجزائر حسب رأيهم تونسية ثانية⁽²³⁾.

2- التعجيل بإرسال الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك لأن الجنود المتواجدين في الميدان غير مهئين لحرب العصابات⁽²⁴⁾.

3- الدعوة إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية الوطن الأم.

وأمام هذه المطالب أصدر مجلس الوزراء في 25 جانفي بياناً يتضمن تعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle) واليا عاما للجزائر، والإعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا، والذي سيخرج قوات الأمن الأساسية من قبضة المعمرين، ويسمح للسلطة المركزية بتعيين ضباط تستطيع الإعتماد عليهم لأن ضباط ذلك الجيش كانوا يأترون بأوامر المعمرين⁽²⁵⁾.

إن هزيمة منداس فرانس (Mendes France) التي كانت أكبر دليل على قدرة المعمرين وسعة سلطانهم قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة 19 يوما، وظهرت عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية مختلفة⁽²⁶⁾.

ضغط المعمرين وسعيهم للحفاظ على مصالحهم سيظهر تأثيره من خلال الحكومات الموالية، وكذا الحكام العامين للجزائر وعلى رأسهم جاك سوستال (Jacques soustelle) الذي قابل المعمرين مشروع الإصلاح بالرفض، والذي اعتبروه مكافأة للتمرد، وقد سارعت العديد من الشخصيات لتوسيع حركة الإحتجاجات وحشد الإمكانيات لإفشال مشاريع الحكومة الفرنسية الهادفة إلى تهدئة الأوضاع، وحول ذلك صرح ريني ماير: أحد كبار المستوطنين؛ الذي خاطبه قائلا: "أنا لا أعلم إلى أين ستأخذنا حيث أنه في شمال إفريقيا ينبغي الإختيار بين سياسة المصالحة والإصلاحات أو سياسة القمع وما يترتب عنها من عواقب وخيمة ومرعبة، والحكومة اختارت الحل الأول⁽²⁷⁾".

بعد سقوط حكومة منداس فرانس جاءت حكومة إدغار فور (Edgar Faure) في 11 فيفري 1955 ولكنها لم تستمر طويلا، وذلك بسبب الإصلاحات التي تبنتها، والتي أخذت منحى إزالة امتيازات المستوطنين؛ فسقطت هذه الحكومة تحت ضغط هؤلاء

المستوطنين، وبعد فوز الجبهة الشعبية في الإنتخابات النيابية ستتشكل حكومة جديدة برئاسة غي مولي (Guy Mollet) في 1 فيفري 1956، لكنها لم تنجح بسبب معارضة المستوطنين، وعمل جهة التحرير الوطني على تدويل قضية اختطاف طائرة قادة الثورة في الخارج، والعمل على كشف الجرائم والممارسات الفرنسية.

وسقطت حكومة غي مولي (Guy Mollet) في 21 ماي 1957؛ فتشكّلت حكومة بورجس مونوري (Bourges Mounoury) التي لم تستمر بدورها طويلا حيث سقطت في 30 سبتمبر 1957، وتسببت في أزمة وزارية حيث بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة تفوق الشهر إلى غاية 5 نوفمبر 1957 أين تشكّلت حكومة فيليكس غايار (Félix Gaillard) التي لم تصمد طويلا أمام معارضة المستوطنين لسياستها ونشاط الثوار الجزائريين، وسقطت هذه الحكومة في 15 أبريل 1958.

وأمام قوة الثورة والنتائج المحققة وضغط المستوطنين الذين تكتلوا في أحزاب وجمعيات للقيام بمظاهرات ضد السلطة في باريس كالتى أعلن عنها قدماء المحاربين في 26 أبريل، والتي تدعو إلى تأسيس حكومة إنقاذ وطني، وستزداد حدة هذه المظاهرات مع إعلان جهة التحرير الوطني عن إعدام الجنود الفرنسيين الثلاثة الأسرى لديها، وفي ظل الوضع المتعقّن في باريس والجزائر أقدم المستوطنون على تشكيل لجان الأمن العمومي، وطلبوا من الرئيس روني كوتي (René Coty) التوجّه صوب التيار الذي يرى في المفاوضات سبيلا وحيدا لحل الأزمة في الجزائر؛ فاستدعى بيار فليمان (Pierre Pflimlin) لتشكيل حكومة جديدة لكن إعلانه أمام المجلس العام في 2 ماي 1958 بوجود استغلال كل الفرص لفتح باب المحادثات مع الثوار أفقده ثقة المستوطنين، وبخاصة بعد انسحاب لاکوست (Robert Lacoste) في 10 ماي 1958.

وقام الأوروبيون بمظاهرات كبيرة شارك فيها 100 ألف مستوطن طالبوا بإبقاء الجزائر فرنسية؛ فأعلن عن تشكيل لجنة الإنقاذ العام بقيادة الجنرال جاك ماسو (Jacques Massu)، ومنحت السلطات العسكرية والمدنية في الجزائر للجنرال راؤول سالان (Raoul Salan) الذي سيعمل مع سوستيل (Soustelle) على دعوة الجنرال شارل ديغول (Charles De Gaulle) لتولي السلطة عبر إقناع رئيس

الحكومة الجديدة فليمان بدعوة الجنرال ديغول بنفسه، وفعلا ستستقبل حكومة فليمان (Pflimlin) وتسلم السلطة للجنرال ديغول (De Gaulle) كرئيس للحكومة بعد مصادقة البرلمان على ذلك في 1 جوان 1958 مع تمتعه بسلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة 6 أشهر دون أن يحاسبه البرلمان.

نتيجة السياسة العسكرية التي تبناها ديغول (De Gaulle) ضد الثورة، وعمليات الجنرال موريس شال (Maurice Challe) زادت ثقة المستوطنين في تحقيق مشروع "الجزائر فرنسية"، بخاصة من خلال تصريح ديغول الذي قال فيه: "قلت إن اليوم الذي ستكون فيه الجزائر هادئة سيكون حل المشكل بمقترحات شاملة، جزائر مرتبطة بفرنسا إلى الأبد وفي كل تحركاتها"⁽²⁸⁾، وقد ظلوا أوفياء لسياسة هذا الجنرال التي تتماشى مع مصالحهم إلى غاية تغيير هذا الأخير لسياسته من خلال إقرار حق تقرير المصير والاتجاه إلى المفاوضات، حيث تجسّد رفضهم من خلال انتفاضة المتاريس في 22 جانفي 1960 التي عبّرت عن رفضهم وتعتّمهم لأي حل تفاوضي بداية من رفض مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959، والعروض التي تلت ذلك في 14 جوان 1960 حول محادثات مولان ثم نوفمبر 1960، إلى العرض الخاص بمفاوضات إيفيان في أبريل 1961، وكتعبير عن سخطهم لسياسة ميشال دوبري (Jean Michel Debré) قاموا بتأسيس التجمّع من أجل الجزائر الفرنسية الذي سيتحوّل إلى الجناح السياسي للمنظمة العسكرية السرية (Organisation de l'Armée secrète) (OAS)، وانتفاضة المتاريس جعلت من المسؤولين الفرنسيين يدركون أن قوة الثورة استطاعت أن تحدث شرخا بين الفرنسيين أنفسهم؛ ففي الوقت الذي كان المستوطنون يطالبون ببقاء الجزائر فرنسية كان الجزائريون يطالبون ويصرّون على مطلب الإستقلال، كما بيّنت هذه الإنتفاضة دعم كبار المسؤولين الفرنسيين للمستوطنين، ودفعهم إلى قيادة محاولة انقلاب فاشلة في 22 أبريل 1961 غير أن الفشل الذريع الذي مني به المستوطنون إثر انتفاضة المتاريس والانقلاب الفاشل بيّن للرأي العام في الجزائر وفي فرنسا أنه لا جدوى من الإستمرار في محاولة الحفاظ على الممتلكات الفرنسية⁽²⁹⁾.

بعد إقرار الجنرال ديغول (De Gaulle) لتقرير المصير صرّح الجنرال ماسو (Jacques Massu) لإحدى الجرائد الألمانية: "إنني شخصيا والأغلبية الكبيرة من

الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية لن ننفذ الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة وبدون شروط"، ورغم نفي ماسو (Massu) لمضمون ما نشرته الجريدة الألمانية إلا أن ديغول قرّر عزله من منصبه في 22 جانفي 1960 خلال الإجتماع المتعلّق بالجزائر رغم معارضة الجنرال شال (Maurice Challe)⁽³⁰⁾، الذي أكّد أن الدماء ستسيل بغزارة إن لم يعد ماسو إلى منصبه، وإحتجاجا على رفض الجنرال ديغول (De Gaulle)، قدّم استقالته وعاد إلى الجزائر لكن ديغول رفضها.

كان قرار إقالة الجنرال سببا في قيام التمردات في الجزائر بغرض إفشال تقرير المصير، حيث أقاموا المتاريس والحواجز، وشرعوا في العصيان مطلقين عبارات تحريضية ضد الجنرال ديغول (De Gaulle) لإثارة المستوطنين، وشهد يوم الأحد 24 جانفي تجمّعا لأزيد من 10 آلاف شخص حول تمثال الجندي المجهول بالعاصمة، وقاموا بمحاصرة معظم شوارعها في مظاهرات أرادها الجنرال شال أن تكون سلمية، ومع إنطلاق المظاهرات قام ميشال دوبري (Jean-Michel Debré) بزيارة إلى الجزائر لإقناع المتظاهرين بعدم التمرد لكنه فشل وعاد إلى باريس؛ فأصدر ديغول قرارا بقمع المظاهرات لاسترجاع الهدوء، وهدد الجنرال شال (Challe) بإطلاق النار في حال خروج المظاهرات عن طابع السلمية، وهو ما تسبّب في قيام مناوشات أدت إلى مقتل 28 شخص وأكثر من 150 جريح⁽³¹⁾.

ورغم ذلك بقي ديغول (De Gaulle) مصرا على مبدأ تقرير المصير، وأنه المخرج الوحيد للمشكل، وجدّد تأكيد ذلك في خطاب ألقاه في 29 جانفي 1960، ونتيجة لهذا الموقف انتهت حالة التمرد، واستعادت مدينة الجزائر هدوءها في 1 فيفري 1960، وقام ديغول بعدها بحل الجبهة الوطنية الفرنسية التي قادت التمرد وغيرها من المنظمات المعارضة لسياسته، ثم وجّه دعوة إلى الثوّار للتفاوض في 14 جوان 1960، وهو ما اعتبره المستوطنون خيانة وتخلّي عن الجزائر الفرنسية، لذلك قاموا بتأسيس جبهة الجزائر الفرنسية (FAF) Front de l'Algérie Française في 6 ماي 1960، وأنشئوا جريدة ناطقة باسمها هي الجزائر الفرنسية (Algérie française) ضد سياسة الجنرال ديغول (De Gaulle)، ونظرا لإصرار ديغول على مبدأ تقرير المصير ظهر تنظيم جديد في 11 فيفري 1961 هو المنظمة العسكرية السرية بهدف الحفاظ

على الجزائر الفرنسية⁽³²⁾، والذي سيظهر بعد الإنقلاب الفاشل الذي قاده الجزائريات الأربعة (Putsch des Généraux) في أبريل 1961 ضد الجنرال ديغول، وبالتالي السيطرة على باريس، وإنقاذ الجزائر الفرنسية، وعملت المنظمة العسكرية على القيام بعمليات اغتيال وأعمال إرهابية للتشويش على المفاوضات التي كانت تتقدم بسرعة.

6- المستوطنون في مواجهة الثورة: منذ بداية الثورة التحريرية أصاب المعمرين هلع كبير، وطالبوا بالحماية والتسلح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، كما تعاونوا مع الجيش الفرنسي في عمليات القمع والتقتيل ضد الجزائريين، وشاركوا في ملاحقات ضد الجزائريين؛ فقد كانوا يقبلون أيا كان فالمهم بالنسبة لهم الإنتقام⁽³³⁾؛ وتم حرق القرى وتدميرها، كما أن فرض حالة الطوارئ منحهم فرصة لممارسة التعذيب بحرية وبصورة بشعة حيث وسّعتها السلطات الإستعمارية بمشاركة فرق الميليشيات من المستوطنين لمساعدة الجيش الفرنسي على قمع الجزائريين، وقد سهّل جاك سوستيل (Jacques soustelle) ذلك بخضوعه للمستوطنين، وشدّد على قمع الشعب الجزائري، وأعطى سلطة واسعة للجيش لمساندة المستوطنين والثأر لهم، ومع النتائج التي حقّقها والضغط على فرنسا والمستوطنين تعالت أصواتهم مطالبة بتنفيذ أحكام الإعدام، والمتطرفين منهم هدّدوا بدخول السجون وتنفيذ أحكام الإعدام.

وفي سنة 1956 قدّم المستوطنون اقتراحات للحكومة الفرنسية منها:

- المطالبة بالإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية، حيث قالوا إنهم لاحظوا أنه من بين 704 حكم لم ينفذ الحكم إلا في 48 منهم فقط.
- محاكمة أحمد بن بلة على أنه مجرم الحق العام.
- منع الإقامة مدى الحياة على قادة جبهة التحرير.
- القيام بعمليات عقابية ضد قوات التدريب في تونس والمغرب

وكان رد فعل مجلس الوزراء والوزير المقيم بالجزائر روبر لاكوست (Robert

Lacoste) هو المساندة.

نتيجة لهذا الضغط بدأت الإعدامات في 19 جوان 1956 بإعدام أحمد زبانة وفرّاج عبد القادرسي موسى كانتقام للجنود الفرنسيين الذين سقطوا في كمين نصبه المجاهدون ببالسترو ماي 1956، واستجابة لضغط المعمّرين⁽³⁴⁾، ومع استمرارية

الثورة وتقدمها أُجبر المستوطنون المقيمون في الأرياف على الهجرة إلى المدن جراء الهجمات المكثفة عليهم، وهو ما أدى إلى المطالبة بمزيد من التدابير اللازمة⁽³⁵⁾، ومما زاد من مخاوف المستوطنين المنشور المكتوب باللغة الفرنسية الذي وزّعه جيش التحرير في منطقة الأوراس، والذي جاء فيه العبارات: "اشعلوا النيران في المزارع وفي كل ما يملكه الإستعماريون الكولون، واقتلوا حراس الغابات"⁽³⁶⁾.

أدخلت تلك العمليات اليأس في نفوس المستوطنين وتزايدت مخاوفهم، وظهر ذلك من خلال التقرير الخاص بشهر أفريل 1957، والذي من بين ما جاء فيه: "تبددت أحلامهم، وفقدوا الثقة في قوات الإحتلال ومصالح الأمن"⁽³⁷⁾.

بسبب ذلك قام المستوطنون بتشكيل مجموعات للدفاع الذاتي لحماية ممتلكاتهم وأراضيهم من المجاهدين والعمليات الموجهة ضدهم، ولجأوا أيضا إلى تكوين ميليشيات ضمن وحدات إقليمية تتكون من مقاتلين سابقين شكّلوا كتائب وسرايا، وتمت تعبئتهم لمدة تتراوح بين 4 إلى 5 أيام في الشهر⁽³⁸⁾، واستحدثت أيضا الشرطة المدنية التي أمدتها السلطة العسكرية بأسلحة، وسهّلت لها التنقل ليلا ونهارا، وهي مجموعات مصغرة داخل الأحياء ساعدت بشكل كبير الشرطة في البحث عن المعلومات، والقبض على المبحوث عنهم، وإلى جانبها ظهرت تنظيمات أخرى كمنظمة المقاومة من أجل إفريقيا فرنسية التي كانت تعمل من أجل فرض حالة الطوارئ، ومنظمة اليد الحمراء (La Main Rouge) التي ظهرت في تونس ثم المغرب الأقصى ثم الجزائر في سنة 1955، وهي قوة غير مراقبة تتلقى الدعم المادي والمعنوي من الشرطة والجيش الفرنسي، والتي قامت بأعمال إرهابية ضد الجزائريين، وهناك أيضا مجموعة جوزيف روزا (Joseph Rosa) المتطرفة الإرهابية، ومجموعة جورج وتان (George Watin) التي قامت بعمليات إرهابية في الأماكن التي يتواجد بها الجزائريون، وكانت تتحرك ببطاقات شرطة مزوّرة⁽³⁹⁾؛ فكثرت العمليات الإرهابية التي كان يقوم بها المستوطنون وتنظيماتهم، كما كثّفت العمليات حتى في القرى من خلال نشاط الميليشيات في الدواوير مما زاد من مخاوف الجزائريين.

رغم علم الشرطة الفرنسية بنشاط تلك المجموعات إلا أنها كانت تغض الطرف عنها، يقول بن يوسف بن خدة: "إن المستوطنين كانوا يهاجمون الجزائريين الذين كانوا

يتجولون في الشارع المواجه للبحر في العاصمة، ويلقون بهم إلى رصيف الميناء فيموتون في ظروف أليمة⁽⁴⁰⁾، إلا أن مواقف المستوطنين لم تكن موحدة لأن فئة منهم كانت تمثل دعماً للثورة حيث تمكنت جبهة التحرير الوطني من استمالتهم وكسبهم إلى جانبها حيث كانت تعني بالجرى وتعالجهم وتقدم لهم الأدوية.

7- مصير المستوطنين بعد نجاح الثورة التحريرية: حاول المستوطنون إفشال المفاوضات من خلال الإكثار من العمليات الإرهابية المتمثل في نشاط منظمة الجيش السري، رغم أن مصالح الأوروبيين في الجزائر كانت من العناصر التي أعاققت المفاوضات بسبب محاولة إعطائهم الأفضلية ودعم المصالح الاقتصادية، حيث يقول سعد دحلب: "إن أولئك الذين يلحون على الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية يسعون ربما قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تحقيق أي تطور اجتماعي، ويجب أن نميز بين الضمانات المشروعة لهذه الأقلية وبين المصالح الحقيقية لشعبنا وحماية سيادته وحقوقه"⁽⁴¹⁾، ثم يضيف قائلاً: "لقد قامت الثورة في الجزائر من أجل استرجاع المصالح غير المعترف بها للأغلبية الجزائرية، ونحن لم نكلّف بالدفاع عن المصالح الفرنسية بل الدفاع عن المصالح الخاصة بنا، وعلى فرنسا أن تدافع على مصالحها"⁽⁴²⁾.

وبذلك فإن فرنسا قد سعت إلى حماية مصالح هؤلاء المستوطنين للحفاظ على المصالح الاقتصادية في الجزائر وحمايتهم، وفي ذلك يقول سعد دحلب: "نحن عازمون على منحهم جميع الحقوق التي تسمح لهم بالإستقرار في الجزائر حتى ولو كانوا لا يرغبون في أن يصبحوا جزائريين؛ فالذهاب بعيداً معناه أن نقبل أن يكون لفرنسا مصالح بصفتهما تلك"⁽⁴³⁾، ومنه فإن جبهة التحرير الوطني من خلال مفاوضاتها عملت على الوقوف ضد جميع المحاولات التي سعت من خلالها فرنسا للحصول على امتيازات لصالح المستوطنين بغرض الحفاظ على تبعية الجزائر لها، وكأنها تسمح بتشكيل دولة داخل دولة مع حفاظ المستوطنين على امتيازات، وإضافة امتيازات جديدة لهم بخاصة على الصعيد السياسي، وعلى ذلك يرد بن يوسف بن خدة: "ليس بمعارضة استقلال الجزائر سيحي فرنسيو الجزائر مستقبلهم، بل بقبولهم لأن يكونوا

جزء من الدولة الجزائرية ذات السيادة التي تهتم برفاهية الجميع، أي جميع أولئك الذين سيقبلون العيش على الأرض الجزائرية" (44).

في هذا الوقت تزايد نشاط المنظمة العسكرية السرية (L'Organisation de l'Armée secrète (OAS) التي كثفت أعمالها في هذه المرحلة، وأثرت حتى على فرنسا نفسها، مُحاولَة كسر المفاوضات، مُتجاهلة لكل الضمانات التي منحت للمستوطنين، وقد بيّن بن يوسف بن خدة تلك الضمانات بقوله: "إنه من غير المتصوّر أن نتكلم عن الديمقراطية والسلام والعدالة إذا كنا نعتزم اضطهاد أقلية لا تنحدر من أصل عربي، إننا نريد من الفرنسيين الذين يرغبون في الاحتفاظ بخصوصياتهم أن يكونوا أحرارًا تمامًا، ونحن نريد إزالة كافة العوامل والأسباب التي أدت ذات يوم إلى أن يكون بعضنا في مواجهة البعض الآخر" (45).

وقد كان الجنرال ديغول قد بيّن طموح الفرنسيين بقوله: "حصول الفرنسيين على ضمانات تتعلق بأشخاصهم وأموالهم وحقوقهم...، كما لهم حق الخيار بأن يصبحوا جزائريين على أن يظلوا محتفظين بجنسيتهم، ويشتركوا إلزاميًا بالوظائف الرسمية والإدارية والقضائية، أو أن يقيموا في الجزائر بوصفهم مواطنين فرنسيين، ويتمتعوا حينئذ بأحكام اتفاقية لإقامة تنطوي على امتيازات خاصة" (46).

يظهر لنا أن المستوطنين كانت لهم طموحات أن تبقى الجزائر فرنسية، وأن يحافظوا على وضعهم، ويلغون سيادة الجزائريين ويحكمونهم، لكن ورغم كل محاولات الضغط على الحكومات الفرنسية من خلال التمردات التي قادوها ضدها إلى تأسيس تنظيمات عسكرية لإرهاب الجزائريين، والتي كانت أخطرها المنظمة المسلحة السرية (OAS)، والتي قامت بعدة عمليات كمحاولة للحفاظ على الجزائر فرنسية، وإرغام فرنسا على التمسك بالجزائر، وهو ما جعلهم يكتفون من العمليات المسلحة خاصة بعد نهاية المفاوضات، وإعلان وقف إطلاق النار، وعن ذلك يقول علي هارون: "اشتبكت القوات الخاصة للمنظمة السرية مع قوات من الدرك المتنقل فقتلت واحدا منهم، كما أطلقت قذائف مدفعية على الحي الجزائري...، وقد طال التخريب محطة للإمداد بالغاز المستخرج من حاسي رمل" (47)، وعن حالة المستوطنين في هذه الفترة يقول: "في كلمة ألقاها جاك شوفالي (Jacques Chevalier) يوم 20 جوان عبّر

فيما بكثير من الإنفعال عن الحالة النفسية للجالية الأوربية: "التي دفعها الهلع وما يشبه العدوى الخارقة للعادة إلى حافة اليأس، يأس يتلاشى أمامه العقل، وما كان يبدو بالنسبة للكثيرين مستحيل الحدوث حدث فعلا، لأنهم كانوا يخالون أن نهايتهم قد أقيمت"⁽⁴⁸⁾.

وعن نهاية هذه المنظمة يقول علي هارون: "إن رحيل الجنرال غاردي من مدينة وهران إلى وجهة مجهولة مثل خاتمة للمنظمة العسكرية السرية، وأصبحت الهجرة بالنسبة للمستوطنين أمرا لا رجعة فيه"⁽⁴⁹⁾، ويضيف: "شهدت الأسابيع التي سبقت الإستفتاء هجرة ما يقارب 10 آلاف من الأقدام السوداء يوميا، فضّلوا الرحيل في ظروف مأساوية"⁽⁵⁰⁾، وقد دعا الجنرال غاردي المستوطنين إلى الرحيل بقوله: "ارحلوا، غادروا بأسرع ما يمكن"، وكثرت طلبات جوازات السفر على الإدارات.

وهكذا كانت نهاية وجود المستوطنين الأوروبيين في الجزائر رغم الإتفاقيات التي ضمنت الحماية لهم ولممتلكاتهم، إلا أنهم رفضوا البقاء في بلاد ليسوا فيها أسيادا، وبذلك حرموا فرنسا من الإستفادة من وجودهم، وجنّب الدولة الجزائرية المستقلة من تبعات بقائهم على أراضيها.

خاتمة: كان لموقف المستوطنين المعارض للمشاريع الفرنسية دور هام في إضعاف الموقف الفرنسي، والذي ظهر في عجز الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القضاء على جيش وجهة التحرير الوطني، وإن معارضة المستوطنين لسياسة الجنرال ديغول حول تقرير المصير، وبلوغ هذه المعارضة حدّ التأمّر والانقلاب عليه جعلته يسارع لتقديم التنازلات في مفاوضاته مع جهة التحرير الوطني لإنقاذ فرنسا، كما أن الإعتراف بتقرير المصير كان سببا في الإنقلاب عليه، وتأسيس المنظمة العسكرية السرية، والعمليات الإرهابية التي قامت بها، والتي كان لها أثر سلبي على المستوطنين بالتسريع في الحصول على الإستقلال وخروجهم من الجزائر.

إن دعم سياسة الإستيطان سيكون له الأثر السلبي على الجزائريين في مختلف المجالات بسبب الإمتيازات التي استفادوا منها، وفي مقابل زيادة الفقر والجوع والبطالة نتيجة سياسة الحرمان والإستغلال على الجزائريين.

لقد مثل نجاح الإستيطان نجاح النظام الاستعماري، وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

بسبب سياسة تقرير المصير دخل المستوطنون في صراع مع الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال ديغول ظنا منهم أنهم سيتمكنون من فرض منطقتهم، بخاصة بعد إقرار مبدأ تقرير المصير الذي قضى على طموحاتهم في بقاء الجزائر فرنسية.
الهوامش:

- (1) - الطيب بن براهيم، الإستشراق الفرنسي وتعدّد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص ص158-160.
- (2) - شوقي أبو خليل، تحرير الإستعمار، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، 1991، ص ص47-48.
- (3) - شوقي الجمل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص ص149-150.
- (4) - حسينة حماميد، الإستيطان والتحالف الحضاري في ظل العولمة (الإستعمار الفرنسي نموذجاً 1830-1962)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، ديسمبر 2006، ص287.
- (5) - حكيم بن شيخ، سياسة الإستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1962)، مجلة عصور الجديدة، مختبر تاريخ الجزائر- جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، العدد 14-15، أكتوبر 2014، ص359.
- (6) - نفسه، 363.
- (7) - عامر رخيلا، التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص59-61.
- (8) - العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص29.
- (9) - نفسه.
- (10) - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص86.
- (11) - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبه للنشر، الجزائر، ص72.
- (12) - علي كافي، المصدر السابق، ص77.
- (13) - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1984، ص ص88-89.
- (14) - نفسه، ص387.
- (15) - الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958- دراسة في السياسات والممارسات-، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص129.
- (16) - الغالي غربي، اندلاع ثورة أول نوفمبر من خلال الصحافة الفرنسية، سلسلة ملتقيات يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد خاص، الجزائر، 1998، ص219.
- (17) - La dépêche de Constantine، 02/11/1954، p1.
- (18) - Le journal d'Alger، 03/11/1954.
- (19) - مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص97.
- (20) - المرجع نفسه، ص98.
- (21) - العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص98.

- (22)- المرجع نفسه، ص 99.
- (23)- المرجع نفسه، ص 101.
- (24)- المرجع نفسه، ص 101.
- (25)- المرجع نفسه، ص 102.
- (26)- المرجع نفسه، ص 103.
- (27)- Bernard، Droz et Evelyne، Lever، Histoire de la guerre d'Algérie 1954 – 1962، paris، seuil، 1982، p67.
- (28) L'écho d'Alger، n° 17081 (08 Mai 1959)
- (29)- العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 246.
- (30)- شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة سموي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1970، ص 90.
- (31) Ben jamin ،Stora ، Algérie، Histoire contemporaine 1830 – 1988، casbah، Ed1، Alger، 2006، p173.
- (32)- حسينة حماميد، المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر (1961 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2006-2007، ص ص 77-82.
- (33)- فرحات عباس، تشریح حرب، ترجمة أحمد منور، الجزائر، 2010، ص 183.
- (34) Michel، Doen ، L'armée d'Algérie et de pacification، plan، paris، 1959، p 42.
- (35)- المجاهد، 1959/04/02، العدد 39، ص 4.
- (36) A.N.O.M، G.G.A. Carton 22H91.
- (37) A.N.O.M، G.G.A. Rapport mensuel d'information، secret. Avril، Carton 22H92.
- (38)- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، ص 112.
- (39) Ben Yousef Ben Khedda ، Alger capital de la résistance 1956 -1957، Edition Houma، Alger، 2002، p36.
- (40)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 120.
- (41)- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.
- (42)- بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 76.
- (43)- المصدر نفسه، ص 78.
- (44)- المصدر نفسه، ص 79.
- (45)- المصدر نفسه.
- (46)- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 127.
- (47)- علي هارون، خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 62، ترجمة الصادق عماري وأمال فلاح، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2002، ص 61.
- (48)- المصدر نفسه، ص 62.
- (49)- المصدر نفسه، ص 63.
- (50)- المصدر نفسه، ص 63.